



مذكرة تفاهم

في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

بين

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمملكة المغربية

و

ديوان الموظفين العام بدولة فلسطين

إن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمملكة المغربية وديوان الموظفين العام بدولة فلسطين، والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين".

انطلاقاً من الروابط الأخوية وعلاقات التعاون المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين.

اعتباراً للأهمية الخاصة التي توليها دولة فلسطين والمملكة المغربية لمشاريع إصلاح الإدارة وتأهيل الموارد البشرية.

اقتناعاً منهما للدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين ورغبة منهما في توطيد التعاون وتوسيعه في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعياً منهما بأهمية تطوير أشكال جديدة لعلاقات التعاون بين البلدين.

واقتراناً منهما بأهمية تجديد وتوسيع نطاق مذكرة التفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وديوان الموظفين العام، الموقعة بالرباط بتاريخ 24 أبريل 2013.

واستشراكاً لأفاق واعدة للشراكة بين الطرفين مبنية على أسس متينة شكلاً ومضموناً في المجالات المشار إليها أعلاه.

وتأكيداً لرغبة البلدين الشقيقين في تحقيق أهداف مذكرة التفاهم هاته والاستفادة من الإمكانيات المتاحة ودعم الجهود المبذولة في الميدان الإداري.

اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

موضوع التعاون

تهدف هذه المذكرة إلى تنمية وتعميق علاقات التعاون بين الطرفين في مجالات الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتقنيات التدبير (التسيير) العمومي للموارد البشرية.

المادة الثانية

مجالات التعاون

يتفق الطرفان على التعاون في الميادين الآتية:

1. تأهيل الرأسمال البشري عن طريق التكوين (التدريب)، بمراكز ومعاهد التكوين.
2. التدبير الإلكتروني للموارد البشرية.
3. دعم الحكامة الجيدة عن طريق تحسين علاقة الإدارة مع المتعاملين معها والرفع من جودة الخدمات وتخليق المرافق العامة وتقييم الأداء الإداري.
4. إرساء ثقافة وآليات التعاقد والتدبير المبني على النتائج بالإدارة العمومية.
5. مشاركة ديوان الموظفين العام في مختلف اللقاءات والمنتديات التي يتم تنظيمها في المغرب من طرف الشركاء الدوليين.

كما يتبادل الطرفان وجهات النظر حول ما يخدم تطوير علاقات التعاون الإداري ويتشاوران حول القضايا التي تهم علاقات التعاون الثنائي بينهما، كما ينسقان فيما بينهما حول الاجتماعات الدورية التي تعقدها المنظمات العربية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

المادة الثالثة

آليات التنفيذ

يتم وضع برنامج التعاون وحصر الآليات والترتيبات العملية لتنفيذه تطبيقاً لمذكرة التفاهم هاته باتفاق مشترك بين الجانبين وعبر القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة

المتابعة والتنسيق والتقييم

تشكل لجنة إشراف مشتركة، تضم في عضويتها ممثلين عن كل طرف تتولى المهام التالية:

1. إعداد برنامج التعاون السنوي في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.
2. متابعة وتقييم مستوى التنفيذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا البرنامج.
3. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها كل سنة، وعند الاقتضاء، كلما دعت الضرورة لذلك.

يمكن للجنة التتبع، فور تشكيلها، دعوة أي شخص مؤهل وذو كفاءة تعتبر ضرورية لضمان حسن سير وتتبغ الأنشطة.

المادة الخامسة

مقتضيات عامة

تدخل مذكرة التفاهم هاته حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها ويسري العمل بها وتلغي وتحل مكان مذكرة التفاهم بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية و ديوان الموظفين العام، الموقعة بالرباط بتاريخ 24 أبريل 2013.

تبرم هذه المذكرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ضمنا لفترات متتالية مدة كل منها سنة واحدة مالم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته في تعديلها أو إنهاء العمل بها قبل إنتهاء مدة سريانها ستة أشهر على الأقل.

يمكن للطرفين، ومن خلال اتفاق مشترك، إدخال تعديلات يريانها ضرورية لأغراض هذه المذكرة، ويتم ذلك عن طريق تبادل الرسائل.

حرر ب..... بتاريخ في نسختين أصليتين باللغة العربية.

موسى أبو زيد
رئيس ديوان الموظفين العام
ببولة فلسطين

محمد بنعبد القادر،
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف
بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
بالمملكة المغربية